في حوار مع الخبير الاقتصادي فاروق يونس:

الادارة الضريبية تستخدم على نطاق واسع لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

اعداد بسعاد - عباس راشد

هل يمكن لاقتصاد أي بلد ان يتطور ويسجل معدلات نمو، ولو ضئيلة دون توظيف استثمارات؟: قطعاً، ان الاجابة ستكون بالنفي، ولسنا بحاجة لدخول بالتفصيلات لان اية عملية بناء وتطور ونمو تحتاج الى استثمار فكيف هو الوضع بالنسبة لاقتصاد بلد بكامله.

ولكن ما يتوقف عندها التدفق الاستثماري هي مجموعة العوامل التي تهم بدورها في تهيئة الاجواء والمناخات الملائمة وتأمين السبل الكفيلة بتحفيز المستثمرين، وهذه بالذات ما قد تتقاطع به تجارب البلدان المختلفة بحيث يصبح بعضها ناجحاً في استقطاب الاستثمارات فيما يلازم البعض الاخر من هذه التجارب عناصر الفشل، وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح يتجسد في الكيفية التي نصوغ ومن خلالها تجربتنا الخاصة في جذب الاستثمارات اياً كانت وطنية ام اجنبية.

في الواقع العراقي يبرز تناقض جلي بين ما هو متاح من فرص جاذبة للاستثمار من ناحية، وعزوف المستثمرين عن استغلالها. ولو بالحد الادنى من ناحية ثانية، وهو ما يمثل احدى الخصائص التاريخية للموقف من الاستثمار في العراق إبان عقود عديدة مضت، لم تستطع فيها الانظمة المتعاقبة ان تعالج هذا التناقض على اسس وقواعد موضوعية، رغم معرفة الاسباب الطاردة للاستثمارات والمصدات المعرقلة لتدفقها بالحدود الدنيا.

من المهم وجود هيئة مستقلة مسؤولة عن توفير متطلبات اقامة المشاريع الاستثمارية الاجنبية.

واذا كانت مرحلة ما بعد الحرب عموماً قد ابقت معالجة هذا التناقض مؤجلاً بسبب ظروف الاحتلال والاوضاع الامنية غير المستقرة، فإن الافاق المستقبلية تحمل الكثير من التطورات الواعدة والمبشرة، شرط ان تتعامل الاوساط الرسمية والشعبية مع الاستثمارات وتدفقها بشفافية واضحة وايجابية عالية، ويجري التمهيد لذلك منذ الان لكي يصار لتوفير الاجواء الملائمة بصورة تدريجية، الامر الذي يدعو لاجراء الحوارات مع الخبراء والمتخصصين والمسؤولين حول مختلف الجوانب الاستثمارية.

استخدام الضرائب كأداة محفزة وكانت بداية هذا التوجه قد تركزت في حوار اجريناه مع الخبير الاقتصادي السيد فاروق يونس، منطلقين من سؤال مفاده: كيف تحددون طبيعة العلاقة المتفاعلة بين السياستين الضريبية والاستثمارية؟ فأجاب عن ذلك قائلاً:

استخدمت جميع الدول النامية والمتقدمة الاعفاءات من الضرائب والرسوم كأداة اساسية لجذب وتحفيز الاستثمارات الوطنية والاجنبية وذلك في نطاق الاستثمار الخاص المباشر أي الاستثمار الصناعي والزراعي وليس في نطاق الاستثمارات المالية غير المباشرة غير ان الحوافز المالية المتمثلة بالإعاقات الضريبية لم تعد كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية حيث تعمل بعض الدول في الوقت الحاضر على جذب المستثمرين الاجانب من خلال تقديم القروض ومصادر التمويل لجزء لا يستهان به من هذه الاستثمارات، ومن الامور المهمة ان يتم بعد مدة مناسبة دخول الاستثمارات الاجنبية اجراء تقويم شامل للنتائج المتحققة لهذه الاستثمارات وقد ظهر من خلال اجراء عمليات التقويم ان الخسائر لخزينة الدولة نتيجة الاعفاءات الضريبية تفوق الفوائد الاقتصادية المتحققة من تلك الاستثمارات.

عوامل جاذبة للاستثمارات

واستطلعنا رأي السيد فاروق يونس بشأن العوامل التي يجدها ملائمة لتدفق وتعزيز الاستثمارات الوطنية والاجنبية، وسبل توظيفها لصالح الاقتصاد ودعم التنمية المستدامة، فعدها بقوله:

- هناك عناصر معينة يتم التأكيد عليها لتوطين الاستثمارية الاجنبية ومن اهمها الاستقرار السياسي ووجود شريك وطني في البلد المضيف ووجود البنى التحتية اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية ومن العوامل المهمة التثبت من مدى تقليل الرأي العام الوطني للاستثمارات الاجنبية الوافدة والاطمئنان على عدم خضوع المشروع الى التأميم او المصادرة في حالة تغير الظروف السياسية في المستقبل.

آليات مناسبة للعمل

وبالنظر لاهمية اعتماد الاليات المناسبة لتحقيق قفزة نوعية في المجالات الاستثمارية، خاصة استقطاب الاستثمار الاجنبي، فقد استوضحنا عن ابرزها، فأشرها الخبير الاقتصادي فاروق يونس قائلاً

- من المهم ان يتم توفير مجمل العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه العوامل تمثل جوهر المناخ الاستثماري ومن المهم وجود هيئة اقتصادية مستقلة مسؤولة عن تحقيق جميع متطلبات ومستلزمات اقامة المشاريع الاستثمارية الاجنبية وان تتسم جميع مراحلها منذ اجازة المشروع وحتى قيامه بعملية الانتاج والتسويق ومتابعة مشاكل ومعوقات الاستثمار اداري وغير الاداري.

الشراكة الاستثمارية الوطنية - الاجنبية

وبطبيعة الحال لا يبدو من المتوقع ان تتدفق الاستثمارات الأجنبية مستقبلاً دون ان يتحرك المستمرون الوطنيون اولاً وقبل كل شيء ولهذا طرحنا سؤالنا الأخير على السيد فاروق يونس بالصيغة التالية: كيف السبيل لتحقيق سياسة متوازنة والية فعالة تقوم على مبدأ التعاون والشراكة بين المستثمرين الوطنيين والاجانب؟..فجاءت أجابته على وفق ما يلي:

نقص وقصور المعلومات يمثل عائقا اساسيا لأية جهود استثمارية حقيقية.

يعاني القطاع الخاص العراقي من مشكلة نقص المعلومات الاحصائية التي يحتاجها المستثمرون الاجانب وبالأخص ما يتعلق بحلم رؤوس الاموال وعد د العاملين في المنشآت الاقتصادية العائدة للقطاع الخاص وكفاءة الادارة ومعلومات تفصيلية اخرى تتعلق بالمراكز المالية والقدرات الانتاجية والتسويقية وان توفر هذه المعلومات واتاحتها لمن يحتاج اليها من المستثمرين الاجانب من شأنه ان يوفر الارضية اللازمة لمد جسور التعاون والتنسيق والشراكة بين المستثمرين العرب والاجانب والمطلوب ان تكون هناك قاعدة معلومات وطنية لدى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي اضافة الى قواعد المعلومات المتخصصة لدى الوزارات ومراكز البحوث والمنظمات والشركات وعلى المستثمر العراقي ان يقدم الصورة الحقيقية عن واقعه المالي والاداري من اجل اقامة علاقات متوازنة وحقيقية.

باول: مجلس الأمن يتحمل أزمة النفط مقابل الغذاء

دعا وزير الخارجية الاميركي كولن باول الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الى تقديم تفسير لمشكلات برنامج النفط مقابل الغذاء، موضحا ان مجلس الامن الدولي يتحمل ايضا جزءا من مسؤولية تلك المشكلات.

وقال باول في مقابلة مع شبكة فوكس نيوز التلفزيونية: على الامين العام تقديم تفسير لهذه المشكلات الادارية، لكن المسؤولية لا تقع عليه بالكامل.

واضاف: لكنها تقع ايضا على الدول الاعضاء، وخصوصا على مجلس الامن، ونحن، الولايات المتحدة، عضواً فيه. والمجلس هو الذي كان مسؤولا عن الادارة اليومية لهذا البرنامج.

وقد اكدت لجنة تحقيق حول برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، ان المنظمة تساهلت في الرقابة على البرنامج، فنجم عن ذلك تبذير ملايين الدولارات.

واضاف باول: ان ما سمعناه حتى الان، هو ان مشكلات كبيرة حصلت في ادارة الامم المتحدة لهذا البرنامج. وقال لسنا على يقين من ان تلك المشكلات جنائية لكن مشكلات ادارية قد حصلت بالتأكيد.

التحقيق ببرنامج النفط مقابل الغذاء بالعراق يكشف عن اختلاسات بملايين الدولارات

بينت التقارير التي نشرتها اللجنة المستقلة التي تحقق ببرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق أن الأموال التي جرى تبذيرها نتيجة سوء الادارة بلغت ٥ ملايين دولار، لكن اجمالي الاموال المفقودة او المختلسة اكثر من هذا المبلغ بكثير نظرا الى حجم العجز.

وأظهرت التقارير عدة اجراءات غير ملائمة في عدد كبير من انشطة المنظمات المختلفة التي انهكها ضغط العمل وفقدان الموارد التي كانت تنشط في الغالب بطريقة غير فعالة وباهظة الكلفة. وتجدر الأشارة الى أن هذه التقارير ليست سوى جزء من التحقيق الذي اجرته اللجنة بقيادة بول فوكر.

الهجمات على المنشآت النفطية تكلف العراق ١٠ مليارات دولار

أعلن رئيس الوزراء الدكتور إياد علاوي عن أن الهجمات التي استهدفت تخريب البنى التحتية النفطية والكهربائية في العراق كلفت ما مجموعه عشرة مليارات دولار.

وقال علاوي: ان الكلفة الكاملة للخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن الهجمات على البنى التحتية النفطية والكهربائية في العراق باتت تتجاوز اليوم عشرة مليارات دولار منذ انتهاء الحرب في نيسان ,٢٠٠٣

وأضاف علاوي: ان قسما من هذه الخسائر هو نتيجة هجمات على الانابيب التي تتصل بمناطق التخزين وهجمات على الصهاريج التي تنقل المحروقات الى العراق.

أمريكا وأوروبا تحاولان حل مشكلة الدعم المقدم لصناعة الطائرات

أعلن بيتر ماندلسون، مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون التجارية، عن اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على بدء محادثات بينهما بشأن وقف الدعم الذي يقدمه الطرفان لشركات صناعة الطائرات.

ويأمل الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأن الدعم الذي تقدمه الحكومات لشركتي إيرباص الاوروبية وبوينغ الأمريكية لصناعة الطائرات.

وتتهم بوينغ وإيرباص بعضهما بعضاً بالحصول على مساعدات حكومية غير قانونية.

وقال ماندلسون إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يأملان في تفادي اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية.

محادثات ثنائية

وقال ماندلسون: "لقد أكدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بهذا الاتفاق رغبتهما في حل هذه المشكلة التي طرأت بينهما".

وقال: "آمل أن تؤدي مفاوضاتنا خلال الأشهر الثلاثة القادمة إلى اتفاق ينهي المساعدات الحكومية المقدمة لتطوير وإنتاج الطائرات المدنية الضخمة".

وفي العام الماضي، فضت الولايات المتحدة اتفاقية توصلت إليها مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢، تحدد الدعم الحكومي المسموح به للحكومات تقديمها لشركات صناعة الطائرات.

وتقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد الاتحاد الأوروبي إلى منظمة التجارة العالمية بسبب الدعم الحكومي المقدم إلى شركة إيرباص، مما أثار الجدل بشأن المساعدات الحكومية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى شركة بوينغ.

غير أن الطرفين اتفقا على تعليق شكواهم إلى منظمة التجارة العالمية في بداية شهر كانون الأول، وإعطاء الفرصة للمحادثات الثنائية بينهما.

وقد رحبت شركتنا EADS و BAE ، وهما من شركات الدفاع وصناعة الطائرات الأوروبية التي تملك إيرباص، بإعلان ماندلسون.

وقالت الشركتان في بيان مشترك صدر عنهما: "لقد كان من المفضل دائما أن تحل المشكلات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا عبر المحادثات البناءة بدلا من المواجهة".

مدققو حسابات الأمم المتحدة: المبالغة بتعويض ضحايا حرب الخليج بمقدار ٥ مليارات دولار

جنيف (رويترز)

أظهرت وثائق مدققي الحسابات المالية التي نشرت في وقت سابق من الإسبوع الماضي أن الأمم المتحدة بالغت بتعويض الأفراد و الشركات و الدول الذين عانوا خسائر نتيجة غزو العراق و إحتلاله الكويت و بمبلغ يصل الى ٥ مليارات دولار.

و قد تم نشر نتائج عمليات التدقيق الداخلية الـ ١٩ للحسابات التي قامت بها لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة UNCC على الموقع التابع لتلك اللجنة على الإنترنيت قبل يوم واحد من الموعد المقرر للإعلان عن نتائج ٥٦ عملية تدقيق قامت بها لجنة مستقلة للخبراء يترأسها رئيس مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأميركي السابق بول فولكر.

و قد أنكر كبار مسؤولي لجنة التعويضات بشدة حصول أية مبالغات في التعويضات و صرفوا النظر عن إستنتاجات المدققين قائلين أنهم تجاوزوا حدود التفويض الموكل إليهم بقيامهم بالبحث و التمحيص في مسائل قانونية. و تحقق لجنة فولكر في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي قامت الأمم المتحدة بإدارته في العراق في عهد النظام السابق حينما كان البلد يرزح في ظل عقوبات دولية. من جهته يستقصي الكونغرس الأميركي حصول فساد مزعوم في ذلك البرنامج.

و قد تم إجراء عمليات تدقيق الحسابات الـ١٩ للجنة التعويضات التي تتخذ من جنيف مقراً لها من قبل مكتب خدمات الإشراف الداخلي OIOS التابع للأمم المتحدة للمدة من تموز ١٩٩٧ حتى كانون الأول ٢٠٠٤، و لم تثبت عمليات التدقيق تلك وجود أية ممارسات للفساد.

لكن تلك العمليات أثارت أسئلة كثيرة، و بالدرجة الأولى حول الأدلة التي تم إعتمادها عند الموافقة على التعويضات التي تم منحها للمتضررين، و توصلت الى نتيجة مفادها حصول مبالغة في إطار تلك التعويضات. وحسبما ذكر مسؤولون فإنه اضافة الى ذلك فقد أثيرت شكوك بشأن الأسعار المعتمدة لصرف العملات الأجنبية و أمور أخرى، و نتيجة ذلك أشارت عمليات التدقيق الى إن الحجم الكلي للتعويضات المبالغ فيها وصل الى ٥ مليارات دولار.

و قد قالت لجنة التعويضات من جهتها إنها قامت بنشر تفاصيل عمليات التدقيق بعدما ساد التوقع بأن لجنة فولكر ماضية في نشرها من دون أن تتضمن ردود فعل لجنة التعويضات على نتائج كل عملية منها. و قال مايك رابوين، نائب السكرتير التنفيذي للجنة التعويضات : " ما نسعى إليه هو أن نظهر بأن عمليات التدقيق المالية التي قام بها مكتب خدمات الإشراف الداخلي يمكن تفنيدها بسهولة". و أضاف : " و حيث إننا لسنا طرفاً مشاركاً في برنامج النفط مقابل الغذاء، فنحن غير واثقين من السبب الكامن وراء تسليم هذه الوثائق الى لجنة فولكر و بشكل ينتهك صلاحيات القائمين على عمليات التدقيق تلك".

كما قامت لجنة التعويضات بنشر قرار سري إتخذه المستشار القانوني للأمم المتحدة هانز كوريل في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٢يقضي بأن مدققي حسابات الأمم المتحدة قد مضوا " بعيداً عن نطاق الصلاحيات الممنوحة لهم في إطار عمليات التدقيق" بمحاولتهم إعادة فتح ملفات المسائل الفنية القانونية للتعويضات.

و كانت لجنة التعويضات قد أنشئت من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام ١٩٩١ لكي تتولى القيام بتعويض الأفراد و الشركات و الحكومات التي طالها الضرر عندما قام العراق بغزو الكويت و إحتلالها مدة سبعة أشهر بعد ذلك.

و قد تسلمت اللجنة مطالب بتعويضات تصل الى ٣٥٠ مليار دولار حتى الآن أبدت اللجنة موافقتها على منح ٥١,٨ مليار منها. و يجري منح التعويضات بعدما تتولى لجنة محايدة من الخبراء تفحص تلك المطالب و من ثم تقوم بتقديم توصياتها بشأنها. و من الضروري أن تتم المصادقة على تلك المبالغ من قبل لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة.

و يتولى مجلس مكون من الأعضاء الـ ١٥ لمجلس الأمن الإشراف على العملية برمتها. و يقول المتحدث بلسان لجنة التعويضات جو سيلز :

" إتخذ المجلس بإستمرار موقفاً يقضي بأن القرارات الفعلية ليست ضمن نطاق إختصاص مدققي الحسابات التابعين لمكتب خدمات الإشراف الداخلي". من جهة أخرى قال مصدر دبلوماسي يتتبع عن كثب نشاط لجنة التعويضات : " هذا تحول مؤسف جداً ... سيكون من المخجل أن يتم تلطيخ سمعة لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة التي ستصبح ضحية بريئة للفضيحة الحقيقية –أي ما حدث في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء".

و لم تكن لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة أبداً طرفاً في برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي تم البدء به عام ١٩٩٦ للتخفيف من تأثيرات العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة بالسماح للنظام العراقي السابق ببيع كميات محدودة من النفط لشراء مواد للإعانة. لكن مردودات النفط العراقية المالية كانت تستخدم لتمويل عمل اللجنة المذكورة و تسيير البرنامج. و ذكر فولكر في مقابلة تم نشرها في صحيفة النيويورك تايمز الإسبوع الماضي أن عمليات التدقيق المالي الداخلية برغم إنها نفذت بمهارة و إتقان و كانت مفصلة للغاية لكنها " لم تثبت حدوث شيء ما".

ترجمة: عمار اسعد

عن: طهران تايمز

الحكومة الإيطالية تقرر عدم التدخل لإنقاذ (فيات)

أعلنت الحكومة الإيطالية أخيراً عن عدم ضخ أية أموال في شركة فيات لصناعة السيارات المتعثرة. ونقلت وكالات الأنباء عن وزير العمل الإيطالي أنه حتى لو أراد فإن قوانين المنافسة الأوروبية تحظر التدخل ماليا لمساعدة فيات، مع العلم بأنه ولعقود استفادت أكبر شركة خاصة في إيطاليا من مساعدات حكومية. لكن وزير العمل أكد أن الوسيلة الوحيدة للمساعدة هذه المرة، هي قيام الحكومة بتغطية الشركة فيما تعلق بالضمان الاجتماعي المرتبط بالموظفين الذين تم صرفهم من الخدمة، وهي خطوة بدأت الحكومة الإيطالية فعلا بتطبيقها.

ويشار هنا إلى أن حكومة بيرلسكوني كانت بصدد شراء حصة في الشركة عام ٢٠٠٢ في محاولة لإنقاذ الأخيرة من إقفال أحد مصانعها في صقلية والحفاظ على بقاء قرابة ٢٠٠٠ وظيفة، غير أن شركة فيات قامت بالحفاظ على عمل المصنع بتخفيض مستوى الإنتاج. ويتوقع أن يلتقي الرئيس التنفيذي في فيات مع نظيره في جنرال موتورز في ٢٤ من الشهر الجاري لبحث مصير الشركة الإيطالية، وذلك عقب مفاوضات بين الشركتين منذ مدة لإبرام صفقة يقر بموجبها بيع الشركة الإيطالية لمنافستها الأمريكية التي تتطلع إلى جني أرباح من الأسواق الأوروبية.

الغاء صفقة بيع شركة إينفينيون للألياف الضوئية إلى شركة فينيسار الامريكية

أعلنت مجموعة إينفينيون الالمانية للتكنولوجيات عن إلغاء صفقة بيع شركتها لتصنيع الالياف الضوئية إلى شركة فينيسار الامريكية ومن المرجح أن تطالب المجموعة الالمانية بتعويضات عما لحق بها من أضرار من جراء إلغاء الصفقة.

وأشارت مجموعة إينفينيون في تصريح صحفي إلى تأخر شركة فينيسار في تقديم الوثائق الخاصة بالصفقة إلى لجنة الاسهم والسندات الامريكية مما كان سيعطل صفقة البيع حتى أواخر آذار.

وذكرت المجموعة الالمانية ومقرها في ميونخ أن فينيسار أخطرتها بأن مجلس إدارة الشركة الامريكية يعتزم التراجع عن تأييده شراء شركة الالياف الضوئية.

وأضافت إينفينيون أن اتفاق البيع الاصلي أبرم في ٢٩ نيسان ,٢٠٠٤ وكان من المفترض أن تدفع فينيسار بموجب بنود العقد المعدلة في ١١ تشرين الاول الماضي ١١٠ ملايين سهم من أسهمها وهو ما يبلغ قيمته حاليا ٢٠٦ ملايين دولار.

وجاء في بيان إينفينيون: من المتوقع أن يؤدي تعطيل الصفقة والغموض الذي أحاط بفرص إتمامها إلى تدهور شركة الالياف الضوئية وإلحاق الضرر بعملائنا. وأضافت أنها ستبدأ في إعادة هيكلة شركة الالياف الضوئية مرة أخرى.

ألمانيا تعلن عن نمو فائض الميزان التجاري في تشرين الثاني

كشفت الدائرة الاتحادية الألمانية الرسمية للإحصائيات مؤخراً عن أن ألمانيا حققت نموا في فائض الميزان التجاري خلال تشرين الثاني الماضي ليرتفع الى ١١,٩ مليار يورو من ١٠,٢ مليار يورو في تشرين الأول عام ,٢٠٠٤ وأوضحت الدائرة ومقرها مدينة فيسبادن الجنوبية الغربية في بيان أن صادرات البلد ارتفعت في تشرين الثاني الماضي عما كانت عليه في الشهر الذي سبقه بنسبة ١٣,٢٪ لتبلغ ٦٦,٦ مليار يورو فيما ارتفعت الواردات أيضا بنسبة ١٢,٥٪ لتبلغ قيمتها ٥٤,٧ مليار يورو. وجاء في البيان أن ميزان المدفوعات سجل نموا خلال الشهر نفسه بما قيمته ٨,٥ مليار يورو مقابل ٤,٩ مليار يورو في تشرين عام ,٢٠٠٣ وبلغت قيمة صادرات ألمانيا الى الدول النامية خلال تشرين الثاني الماضي ما قيمته ٢٢,٤ مليار يورو فيما بلغت وارداتها من الدول النامية في المدة نفسها ١٩,٤ مليار يورو.